الأمم المتحدة

A/HRC/42/G/7

الجمعية العامة

Distr.: General
5 November 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان، وتتشرف بأن ترفق طيه رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، وترجو البعثة الدائمة ترجمة هذه المذكرة الشفوية والرسالة إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية وتعميمهما كوثيقة من وثائق الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

GE.19-19104(A)

1919104

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

[الأصل: بالعربية]

رسالة موجهة من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أكتب إليكم، بتعليمات من حكومتي، بشأن جلسة الحوار التفاعلي بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠١٩ مع لجنة التحقيق الدولية المعنية بالجمهورية العربية السورية في إطار البند الرابع من جدول أعمال الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، توضيحاً لواقع الأوضاع في بلادي، ورداً على المزاعم التي وردت في إحاطة رئيس اللجنة وفي البيانات المعدة مسبقاً لبعض الدول خلال الحوار المذكور، والتي لم يتسن لنا الرد عليها بشكل كاف بسبب القيود الزمنية المصطنعة والمجحفة المفروضة على بيانات الدول المعنية، الأمر الذي ينفي عن هذا النوع من المناقشات صفة الحوار والتفاعل.

إن استمرار مجلس حقوق الإنسان بتناول الأوضاع في الجمهورية العربية السورية من خارج سياقها الحقيقي وتجاهل أسباب المعاناة الإنسانية للسوريين، وفي مقدمتها الإرهاب والإجراءات القسرية الأحادية والعدوان والاحتلال الأجنبي، لا يقدم صورة واقعية عن الأوضاع في بلادي. وفي ظل القرارات المسيسة وغير التوافقية التي يتبناها المجلس، فإن تقارير اللجنة الدولية تستمر في تشويه الحقائق وفي ممارسة الازدواجية والانتقائية في تنفيذ ولايتها. فالتقرير المعروض على المجلس في الدورة الحالية حافل بالمغالطات والانتقائية والتناقض في تطبيق معايير الإثبات التي تدعي اللجنة الالتزام بضوابطها، وحافل بالازدواجية إلى درجة ممارسة النفاق ومحاولة إعادة اختراع العجلة في توصيف جرائم حرب متكاملة الأركان ارتكبها التحالف الأمريكي غير الشرعي وميليشياته العميلة ضد المدنيين والمرافق المدنية على الأراضي السورية، وصولاً إلى محاولة التماس الأعذار القانونية لها. هذا السلوك المقترن بتوجيه اتهامات غير صحيحة للقوات المسلحة السورية وحلفائها بالاستهداف المتعمد للمدنيين وللمرافق المدنية لا يمكن تفسيره سوى بالمشاركة في الحملات الهادفة إلى ثني الدولة السورية عن تحرير كافة المناطق السورية من الإرهاب وإعادة الحياة الطبيعية إليها وتمكين المهجرين السوريين من العودة إليها. إن طرد التنظيمات الإرهابية وإزالة العدوان والاحتلال عن كامل الأراضي السورية وإعادة الأمن والاستقرار إليها هو حق سيادي يكفله القانون الدولي، وإن الاستمرار في تناوله بطريقة تحريضية في هذه القاعة وخارجها لا يمكن تفسيره سوى بمحاولة الانتقاص منه ومن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. ومن المثير للاستهجان أن يغيب عن تقارير اللجنة أي حرص على سيادة القانون على الصعيد الدولي، وأن تتسم تقاريرها التي تسوق للطروحات الأمريكية والتركية والإسرائيلية في انتهاكها للأراضي السورية بالاستهتار بالقرارات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة بشأن الأوضاع في الجمهورية العربية السورية والتي تبدأ جميعها بالتأكيد على الاحترام الصارم لسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها.

إن توفير معلومات نزيهة وموضوعية هو مسألة أساسية لمصداقية العمل الدولي في مجال حقوق الإنسان، وتوضيحاً للمغالطات التي يحفل بها تقرير اللجنة فإننا نود الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً- إن هدف **العمليات العسكرية في إدلب** هو طرد المنظمات الإرهابية التي تنتشر في مختلف أنحاء المحافظة وفي المناطق المجاورة لها من أرياف حماه واللاذقية وحلب. وقد أتاحت الحكومة السورية وقتاً كافياً لمن يحمل السلاح في إدلب لإلقائه والانضمام لعملية المصالحة، ولإخراج المجموعات الإرهابية غير السورية من محافظة إدلب عن طريق تركيا التي فتحت حدودها أمام الإمداد اللوجستي لدعم هذه المجموعات، والتي تتحمل المسؤولية الأولى عن تدريبهم وتسليحهم وتمويلهم ونقلهم إلى الداخل السوري. إن الحديث عن وقف العمليات العسكرية في **منطقة خفض التصعيد في إدلب** والحفاظ على مذكرة سوتشي هو نوع من الهرطقة والتلاعب في ظل تجاهل استمرار المجموعات الإرهابية في استفزازاتها ضد المدنيين الأبرياء في محافظة حلب ومحافظة حماه ومحافظة اللاذقية حيث تم قتل المئات من المدنيين وتدمير المنشآت الاقتصادية والخدمية الأخرى من قبل المسلحين وداعميهم، وأيضاً ضد المواقع العسكرية السورية وحلفائها، وتجاهل امتناع الضامن التركي للمجموعات الإرهابية المسلحة عن تنفيذ الالتزامات والخطوات التي حددتها مذكرة سوتشي. ومع استمرار النظام التركي في التهرب من تنفيذ التعهدات وفي تزويد المجموعات الإرهابية المسلحة بالسلاح والذخيرة فإن الجيش العربي السوري سيقوم بواجبه الوطني في مواجهة الإرهابيين في هذه المنطقة والقضاء عليهم.

ثانياً- إن الدولة السورية هي الأحرص على **سلامة مواطنيها**، وقد أعلنت أكثر من مرة عن وقف الأعمال القتالية واتخذت كافة الاحتياطات اللازمة لحمايتهم ومساعدتهم، ومنها فتح ممر إنساني بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٣ في منطقة أبو الضهور جنوب شرق إدلب لتمكين الراغبين في الخروج إلى المناطق الآمنة بحماية القوات المسلحة السورية. وخلافاً للانطباعات المضللة التي يحاول التقرير الإيحاء بها بشأن الأوضاع في المناطق المحررة من الإرهاب فقد عاد خلال الأيام الماضية آلاف المهجرين من خلال معبر إنساني سبق افتتاحه بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٢ في منطقة صوران في ريف حماه الشمالي إلى قراهم وبلداتهم في ريف حماه الشمالي وريف إدلب الجنوبي بعد أن طهرها الجيش السوري من مخلفات الإرهابيين.

ثالثاً- إن القوات المسلحة السورية **ملتزمة بقواعد القانون الدولي** في سياق جهودها لمكافحة الإرهاب، لا سيما بالتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية وعدم استخدام أسلحة محظورة. وتؤكد أن هذه القواعد هي جزء من المناهج التي يتم تدريسها في الكليات العسكرية وكليات الشرطة وهي جزء من منظومة قواعد السلوك التي يتم الالتزام بها في العمليات العسكرية ولهذا الغرض تعاونت اللجنة الوطنية السورية للقانون الدولي الإنساني مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعقدت الكثير من الفعاليات حول القانون الدولي الإنساني حضرها كثير من ضباط الجيش العربي السوري المعنيين.

رابعاً- إن الدولة السورية التي أنشأت **المرافق الطبية** هي الأحرص على حمايتها. ومع خروج المشافي العامة والخاصة والمراكز الصحية في إدلب عن الخدمة تباعاً من بداية الحرب على سورية نتيجة قيام المجموعات الإرهابية باستخدام المنشآت ذات الطابع المدني، وعلى رأسها المدارس والمشافي، لغايات عسكرية واستخدامها كمقرات وقواعد لشن هجمات على المناطق الآمنة المجاورة لخطوط الأعمال القتالية، توقفت تلك المنشآت عن أداء مهامها الإنسانية ودورها

كمرافق طبية وخدمية. وينطبق ذلك على ما يسمى بالمشافي الميدانية، التي تستخدم لأغراض تخرج بها عن كافة أطر الحماية التي تقرها قواعد القانون الدولي.

خامساً- تطالب سوريا برفع كافة **الإجراءات القسرية الأحادية** التي تفرضها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والتي تنتهك كافة حقوق الإنسان الأساسية بما فيه الحق بالحياة، وتجدد مطالبة آليات حقوق الإنسان بكسر حلقة الصمت غير المقبول، لا سيما بعد تصاعد تلك التدابير إلى مستوى الإرهاب الاقتصادي والحصار الهادف لحرمان الشعب السوري من احتياجاته المعيشية الأساسية، بما في ذلك من وقود التدفئة والأدوية المنقذة للحياة وحليب الأطفال.

سادساً- لا تزال **محافظة درعا**، بعد دخول القوات المسلحة السورية وتسوية أوضاع المسلحين فيها، تشهد عمليات قتل وخطف واعتداء على نقاط تمركز الجيش ورؤساء البلديات ومدراء المدارس ومعلميها والعاملين في الدوائر الحكومية وعناصر المجموعات المسلحة السابقين الذين التحقوا بالقوات الرديفة للجيش العربي السوري، وهي حالات موثقة لدينا وسبق لنا موافاة مكتب المفوض السامي بأمثلة عنها، إلا أن اللجنة والعاملين في المفوضية يستمرون بتجاهلها.

سابعاً- توضيحاً للمغالطات الواردة في التقرير فإن الحكومة السورية سهلت بشكل متواتر تسيير قوافل مساعدات إغاثية، آخرها بتاريخ ٦ أيلول الحالي، لمن تبقى من المدنيين في **مخيم الركبان** بمنطقة التنف حيث تنتشر قوات أمريكية ومجموعات إرهابية تتحمل المسؤولية الأساسية عن الأزمة الإنسانية في المخيم. وسعياً لإنهاء المأساة التي يعيشها المخيم، فتحت الدولة السورية ممرين إنسانيين لخروج قاطنيه وسهلت عودة أكثر من ثلاثين ألفاً منهم إلى مدنهم وقراهم. وعلى الرغم من قيام فرق الأمم المتحدة من التحقق من أوضاعهم في مراكز الإيواء وبعد عودتهم إلى مناطقهم، تستمر اللجنة في نشر الإشاعات المفبركة بشأنهم. إن وضع حد للمعاناة الإنسانية للنازحين في مخيم الركبان وفي غيره يكمن بإنهاء ممارسات المجموعات المسيطرة على تلك المخيمات وبإنهاء وجود الدول الداعمة لها على الأراضي السورية وعودتها إلى كنف الدولة السورية ورعايتها.

ثامناً- ترفض الجمهورية العربية السورية ما يسمى **بالمنطقة الآمنة** على أراضيها، وتؤكد أن قيام الإدارة الأمريكية والنظام التركي بتسيير دوريات مشتركة في منطقة الجزيرة السورية هو انتهاك سافر للقانون الدولي ولسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية وعدوان موصوف لا يهدف سوى لإطالة أمد الأزمة فيها.

تاسعاً- تستهجن سوريا تهرب اللجنة من تسمية **الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها الولايات المتحدة** وطائرات التحالف الدولي غير الشرعي وميليشيات قسد الانفصالية وفق توصيفاتها القانونية الصحيحة، ومحاولاتها التهرب من جرائم الحرب الموصوفة التي ارتكبتها، بما فيها استهدافها للمدنيين وللبنى التحتية المدنية على الأراضي السورية وهدم المنازل فوق رؤوس سكانها المدنيين في الرقة ودير الزور باستخدام الأسلحة الحارقة والمحرمة في غارات طيران التحالف، وترويع المدنيين وإجبارهم على النزوح هرباً من القصف الجوي إلى مخيمات، يحلو للجنة تسميتها بالمستوطنات، يتم فيها احتجازهم تعسفياً وحرمانهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية ومن الرعاية الصحية والطبية. إن الولايات المتحدة وأدواتها من ميليشيات قسد الانفصالية هي المسؤولة عن المأساة الإنسانية التي يواجهها أكثر من سبعين ألفاً من سكان **مخيم الهول** وعن معاناة النساء والأطفال فيه. وقد فتحت سوريا الباب على مصراعيه أمام منظمات

الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الأخرى للوصول إلى المخيم لتقديم المساعدات للمقيمين داخل المخيم، وهي مستمرة بتقديم الخدمات الإنسانية والصحية من خلال منظمة الهلال الأحمر العربي السوري وسهلت إيصال مشفى متكامل إلى المخيم قدمته النرويج. إن استمرار المأساة الإنسانية في المخيم وعدم وجود حلول له يكشف تورط الدول الغربية والدول الداعمة للإرهاب في المنطقة وخارجها، سواء تلك التي أغمضت العين أو التي تواطأت مع المجموعات الإرهابية لوصول عناصرها إلى سوريا.

بناءً على ما سبق فإن التقرير الحالي للجنة مرةً أخرى يقوم وعلى نمط التقارير السابقة على أخطاءٍ في سرد الوقائع وفي المنهجية القانونية المعتمدة في تحليلها وفي مقدمتها تبني معايير انتقائية ومزاجية للإثبات وهو ما يدفعنا مرةً أخرى لرفض هذا التقرير ونتائجه بصورة تامة.

التوقيع

حسام الدين آلا

السفير والمندوب الدائم